

متبرعة نذمت عليها انتهى ابن قاسم وفي خبر ان امرأة قالت  
يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وغا وجوري له حوا ووردي  
له سقا وان اباه طلقني وترجمه فبذره مني فقال انت لست بم  
مال تنكي رواه البيهقي وكاهر وصح اسناده انتهى **قوله** والاش  
اي الاناث في حضانه **قوله** اي حال فكانت كالا جنبه خلاف  
ام الام اذا كانت الام فاسقه او مزوجه لاستحقاقها حضانه  
في **قوله** لم يدل بخبر ذكر وارث بان ادلت بانني  
او بذكر وارث **قوله** كينت حال وبت عم هذا وجه  
موجوح بوجه بان حضانه حرج الى معرفة بواطن الامور  
ويقع فيها الاختلاط التام فالاحتياط تخصيصها بالمحارم والمعتمد  
خلافا لما صرح به اللال الحلي في شرح الاصل لشفقة بالقرابة  
وهذا ينهها الى التريفة بالانوته وان ادلت بذكر غير وارث  
لقربان الام والمعتمد ما قاله الشارح ان ذلك الملامم  
لا حضانه لها ولما فرغ من حضانه الاناث شرع فيما لو  
اجتمع الذكور والاناث فقال وان اجتمع ذكور واناث  
**قوله** فلاقرب من كواشي فتقدم الاخوة والاحوات  
على غيرهم كالحالة والعمه **قوله** فاستنوياد كورة واناث  
كاخوتى وانبي اخ ثم شرع في صفات كواش فقال ولا  
حضانه لغر خري **قوله** لان السيد ممنوع من قربانها  
فادان زوجت قال الرافعي صار الاب احق بالولد الا ان يكون  
الولد مما زحف ان يقننه عن دينه فلا يتم كعتده  
قال النووي الصحيح الذي عليه جمهور انه لا حضانه لكافر  
علي مسلم فلا حضانه هذا الاب **قوله** وللاذات ابن لم  
تضع

توضع الولد وحاصله انه ان لم يكن لها ابن فلا خلاف في استحقاقها  
كحضانه وان كان لها ابن وامتنعت فالاصح انه لا حضانه لها **قوله**  
ولانحة ابهاه وافهم قوله غير ابهاه انما لو نكحت جد الطفل  
تبقى حضانهها كما لو تزوج رجل امرأة وابنه بنتها من غيره  
ثم نكح لابنه ولد منها ثم توت الام ويقوم بها مانع حضانه  
فتنتقل كحضانه لام الام التي هي زوجة جد واسم تصويرهم  
المسئلة بحدات الاب اليها لو تزوجت ابا الام فلا حضانه لها  
وبه خبر النووي في فتاوى تدعي للتعويك لكن تغلي الرزقي  
انه لا فرق بين جدتي وكلام القاضي حين يفهمه ومنع  
بعض الشراح ما في فتاوى النووي قائم بخلاف لما جزم به  
جميع من العرافيين من ثبوت حضانه الحرة المتر وجده ليد  
لام وقال انه الاصح انتهى ابن قاسم **قوله** ثبت كحق وشل  
ذكر ما لو امتنعت من حضانه ثم رضيت فانه يعود اخرا من  
هنا **قوله** كتاب وجوري الساجير بين الانثيين والذكورين  
على المعتمد **قوله** حول للاخر فظاهره وان لم يطلبه معتمد  
لكن يرضى على خلافه قال بعضهم وعلى النص جري الاحتياط انتهى  
ابن قاسم **قوله** وعنده يشار اقال بعضهم وما ذكره من  
اعتبار النهار في حق الاب جري علي الغالب فان انعكس حال  
كالا مومي فالظاهر انعكاس حكم اشقل المعني **قوله**  
ولا يطلب احضارها عنه ويعتبر كما قال الماوردي وغيره  
في دخول علي الام ويود محرر او نسوة ثقة انتهى ابن قاسم  
**قوله** على المختار في الرضعة وقال انه قضيه كلام الصحيح  
**فصل** في موم المملوك وما يدوم معها **قوله**